

اجرى البنك الدولي في نشرته الدورية(مرصدالاقتصاد اللبناني) الصادرة اخيرا بعنوان «الركود المتعمد»، مقارنة للازمة اللبنانية مع ازمت اخرى انفجرت في

عملية التعديل أكثر إيلاماً وأطول وقتاً

الأزمة اللبنانية هي الأسوأ

ماهر سلامة

أداء لبنان كان سئناً في بداية الأزمة، النمو تعثرٌ في السنوات التي سبقت الأزمة، عجز الحساب الجاري كان كبيراً قبل الأزمة، التضخّم كان مكبوحاً بفعل تثبيت سعر الصرف، المالية العامة كانت في حال سيئة، والدين العام كان من أعلى المعدلات. صدر الخلاصة التي وردت في تقرير صاره عن البنك الدولي في نشرته الدورية «مرصد الاقتصاد اللبناني»، هي عبارة عن مقارنة أزمة لبنان مع أزمت ضربت العديد من الدول. المقارنة ارتكزت على توزيع الدول المازومة إلى قسمين: المجموعة (G1) من دول شرق آسيا والتي عانت من أزمت متلاحقة بين عامي 1997 و1998 وهي: تايلاند، ماليزيا، إندونيسيا، الفلبين وكوريا الجنوبية. والمجموعة (G2) الثانية التي تضمّ: الأرجنتين (أزمة 2001، اليونان (2008)، أيرلندا، (2008)، إسبندا (2008) وقبرص (2012). المقارنة شملت المؤشرات الآتية: نموّ الناتج المحلي، التضخّم،مالية الدولة، الدين العام والحساب الجاري. وبما أن الأزمت التي حصلت في الدول المذكورة حدثت في أوقات مختلفة، فقد استدعي ذلك اعتماد صياغة زمنية على الشكل الآتي: تُسمى السنة التي حدثت فيها الأزمة (t)، أما السنة التي تسبقها فهي (t-1)، والسنة التي تليها (t+1)، علماً بأن (t) بالنسبة إلى لبنان هي عام 2019.

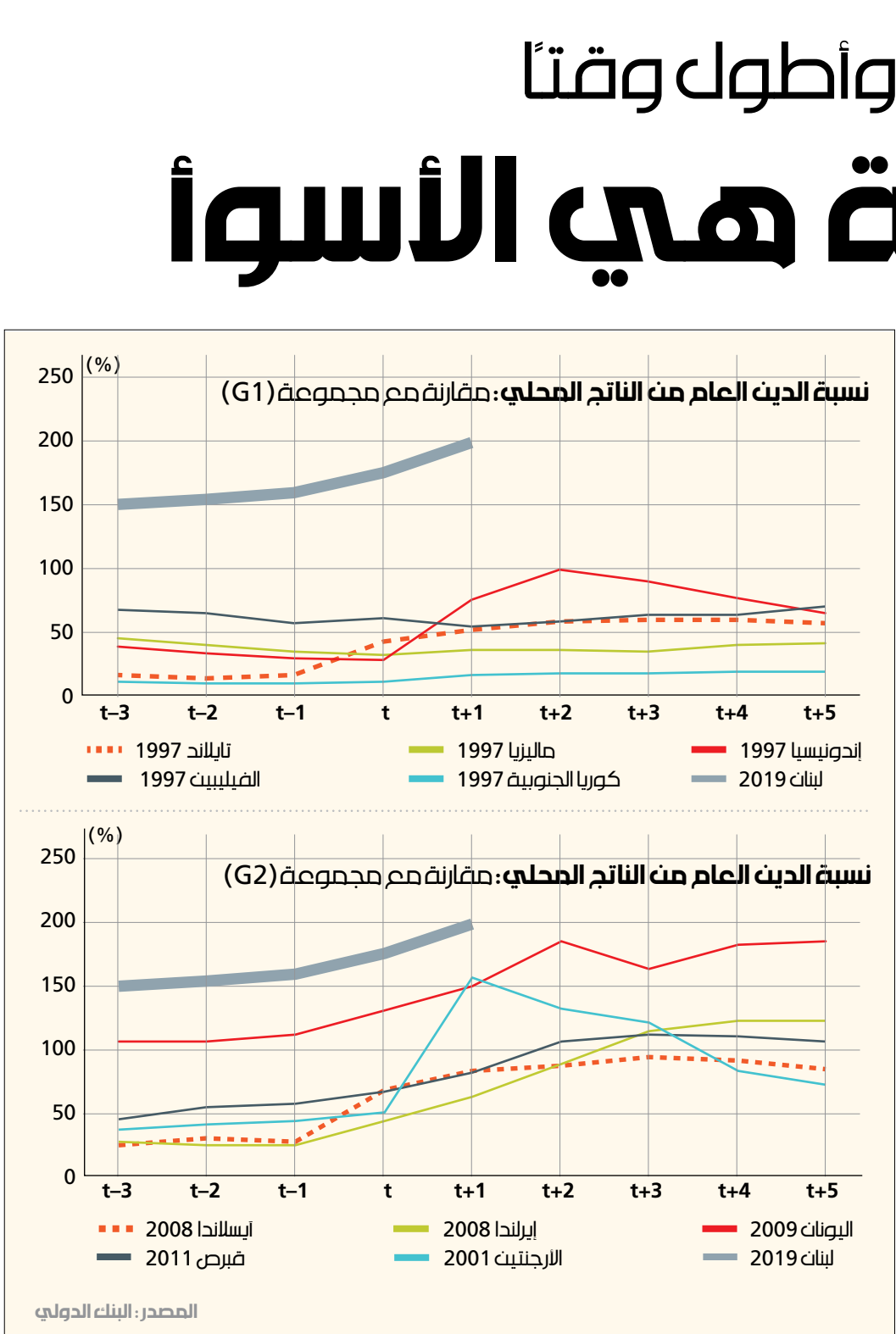
نموّ الناتج المحلي

منذ عام 2011 تعثّر النمو الاقتصادي في لبنان بشكل سيئ جداً مقارنة مع النموّ الاقتصادي في دول مجموعتي G1 وG2 خلال مرحلة ما قبل الأزمة. أظهرت بلدان G1 نمواً قوياً قبل أزمتها في المرحلة ما بين ثلاث سنوات وسنة واحدة على انفجار الأزمة فيها. وكان النمو في هذه الدول منسجماً مع أدائها على المدى المتوسط. وعندما انفجرت الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 تحول الأمر لدى هذه البلدان إلى ركود اقتصادي في عام 1998 لكنه كان شديداً في إندونيسيا.

كذلك كان أداء **ايرلندا** و**إيسلندا** من دول مجموعة G2، مماثلاً مع أداء البلدان الآسيوية خلال السنوات التي سبقت الأزمة. فقد سجلت في حينه نمواً قوياً يتوافق مع أدائها على المدى المتوسط. إلا انه في قبرص واليونان تذبذب النمو مع اقترابهما من عام بحسوية منطقة اللورو النقدية، ما ساعد على اتقاء التضخم. بيانات التضخم الرسمية للأرجنتين في تلك الفترة ليست متوافرة، لكن فشل «مجلس العملة»، وهي سلطة دورها المقارنة، فهي شهدت ركوداً قوياً خلال الستين الثتن التي تلتها انفجار الأزمة، بينما كان لبنان يسجل نمواً طليئاً منذ عام 2011، إلا أن تحوّل إلى ركود تام منذ عام 2018. في الواقع، استتعدت مجموعة دول G1 نموها بسرعة، بينما تأخر التعافي في معظم دول G2 مقارنة مع دول G1، وإن كانت اليونان قد برزت كحلقة مؤلّمة. لكن من بين مجموعة

عشر دول في أوروبا وآسيا وأميركا الجنوبية.

أظهرت بعد توزيع الدول العشر على مجموعتين، أن «الازمة اللبنانية هي الأسوأ»



المصدر: البنك الدولي

التضخم

تضخم الأسعار في لبنان كان منخفضاً منذ مطلع التسعينيات. كان الأمر بمثابة انعكاس لاستقرار سعر الصرف بخف من حدة التدهور قليلاً. بلدان G1 شهدت تدهوراً في مجموعتي دول G1 و G2 أثناء ازمتها بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية وغير الضريبية - ناتجة من الصعوبات الأولى، من التضخم الموحّدة: (1) تدهور ميزان إندونيسيا المالي نسبة إلى ناتجها المحلي بشكل هامشي فقط، وخفّ معدل التضخم المرتفع من وطأة هذا التدهور. (2) رغم ارتفاع معدلات التضخم في إسبندا، فقد تدهور ميزانها المالي نسبة إلى الناتج المحلي بشكل حادّ، مدفوعة بارتفاع كلفة الديون لديها. لذا، ربما يساعد التضخم المرتفع في تصحيح الاختلالات المالية للدولة، إلا أنه يمكن تعويضه بمعدلات فائدة أعلى (بسبب ضغط سوق الصرف في المقابل، تمثّعت بلدان G1 بفوائض في موازنات المالية العامة في مرحلة ما قبل الأزمة كجزء من عمليات صوغ سوق الصرف الكلي فيها، بينما أظهرت بلدان G2 تبايناً في هذا الأمر خلال الفترة ذاتها. ومن مجموعة G2، دخلت الأرجنتين وقبرص واليونان الأزمة

مالية الدولة

في دراسة المؤشرات المحدّدة لمفاصل الأزمة، برزت موازنة المالية العامة في لبنان كمنطقة ضعف أساسية في فترة ما قبل الأزمة. من هذه الناحية، إن حالة لبنان قابلة للمقارنة مع حالة اليونان، بل هي أسوأ منها. في المقابل، تمثّعت بلدان G1 بفوائض في موازنات المالية العامة في مرحلة ما قبل الأزمة كجزء من عمليات صوغ سوق الصرف الكلي فيها، بينما أظهرت بلدان G2 تبايناً في هذا الأمر خلال الفترة ذاتها. ومن مجموعة G2، دخلت الأرجنتين وقبرص واليونان الأزمة

194%
هبة النسبة
المفخرة للدين العام
من الناتج المحلي
في نهاية عام 2020
بحسب
البنك الدولي، مقارنة
مع 171%
في نهاية
عام 2019

سبب المفدسي*

حتى هذه اللحظة، وباستثناء تونس، فشلت الثورات، التي حدثت بين عامي 2010 و 2011 في خمس دول عربية، في تحقيق أهدافها الشعبية الرئيسية، وهي تحويل الأنظمة الاستبدادية التي كانت تحكمها إلى أنظمة أكثر ديمقراطية تحمي الحريات. بل على العكس، تحولت الثورات في ثلاثة من هذه البلاد (ليبيا، سوريا و اليمن) إلى حروب أهلية شرسة أدت إلى معاناة إنسانية ودمار لا يوصف، بالإضافة إلى أنها أنتجت ملايين اللاجئين. أما بالنسبة إلى مصر، وهي الدولة الخامسة بين تلك الدول، فقد ساد فيها نظام استبدادي أكثر صرامة من النظام الذي كان قائماً قبل الثورة.

وبالنظر إلى المنطقة ككل، ففي حين أن القليل من الدول حقّق بعض التقدم في ما يخص تخفيف قيود الاستبداد، إلا أن هذه المنطقة لا تزال دولها غير ديمقراطية وأقرب إلى النظم الاستبدادية. مع اختلاف درجات الاستبداد فيها بين بلد وآخر. بمقارنتها مع مناطق أخرى، منذ سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1990، تضع مؤشرات الديمقراطية العالمية المنطقة العربية في أدنى مقاييس الديمقراطية. لكن على نقيض ذلك، تمتلك هذه المنطقة سجلاً اجتماعياً أفضل بكثير لجهة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويُظهر هذا السجل نموّاً في الدخل الحقيقي للفرد وفي التنمية البشرية. يأتي هذا الاعتماد في الترابط بين الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية، كنفق ضلالت الترابط بين هذين المؤشّرين السائد في باقي المناطق في العالم. وتشير الأبحاث حول فشل الديمقراطية في التجرّد في المنطقة العربية إلى أن ذلك يعود إلى سببين أساسيين هما: التأثير النطغي (المقايضة بين الرضا الاقتصادي والحقوق السياسية) والأهم من ذلك بيئة الصراع في المنطقة. وتُظهر بيانات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1946- 2019) أنّ منطقة الشرق الأوسط استحوذت على أكثر

مقال

المنطقة العربية: أيّ آفاق للديمقراطية؟

حدّة سياسات إثبات الهوية وصعود الجماعات الأصولية، قد ازادت منذ عام 2011.

وعلى المدى الطويل، طالما استمرّت الصراعات العسكرية متعددة الأبعاد في سوريا واليمن وليبيا في الاشتعال ولم يتمّ حلها بشكل منصف، فإنّ احتمالات التحول إلى الديمقراطية في هذه البلدان وخارجها في المنطقة تظلّ قاتمة.

وكما لوحظ، إنّ هذه الصراعات هي مظاهر لثورة مضادة (مرتبطة بالتحولات الأجنبية) تهدف إلى خنق التحولات نحو أشكال ديمقراطية للحكم. لكن في نهاية المطاف ستتمّ تسمية هذه الصراعات، والسؤال الذي يطرح نفسه، هو إذا كانت نتيجة التسويات وطبيعة الأنظمة السياسية التي تليها ستعكس سمات الحكم الديمقراطي، كما في حالة تونس، أم تلك الخاصة باستبداد متجدّد، وما هو الحال في مصر؟

وبالتالي، سيكون لتسوية هذه النزاعات تأثير كبير على آفاق الديمقراطية في المنطقة في فترة ما بعد الثورات. وتدفع في هذا الاتجاه، التوجّهات الاجتماعية والاقتصادية التتمتها التي تميل إلى إضعاف الأنظمة الاستبدادية السائدة. أو ثورتها المضادة أو «الترقية الاستبدادية» في أعقاب ثورات عام 2011. وتشمل هذه التوجّهات: - تراكم تأثيرات التحديث «modernizing influences» - (على سبيل المثال، تنامي الطبقة الوسطى، تحسين مستويات التعليم وزيادة مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية) التي أبطلت أو عطلت الصراعات الأملية.

- تزايد عدم اللامّة بين المؤسّسات السياسيّة الحصرية والانفتاح المتزايد للمؤسّسات الاقتصادية.

- مطالب شعبية متزايدة من أجل الحرية والساواة في الحقوق السياسيّة والعدالة الاجتماعيّة. يمرّزه تقليل التقيّدات الأصولية.

أكثر من ذلك، إن الأثار السياسية المدمّرة الناتجة من الموارد النفطية الوفيرة نسبياً ستواجهها، مع مرور الوقت، التغييرات التي تفرض التغيير، مثل تصاعد عدم المساواة الاجتماعيّة والاقتصادية التي تولّد عدم الرضا الشعبي المتزايد، تراجع تأثير الربع الناتج جزئياً عن التغيّر في الطّرف الاقتصادي الداخليّ. والجار الديمقراطي التنامي حيث يمول المزيد من البلدان إلى التحول إلى ديمقراطيات جزئية إن لم تكن كاملة تحت تأثير العوامل التي تدفع باتجاه التغيير. كذلك، فإن التغيّرات التي شهدها هيكلية سوق النفط العالمية والتباطؤ المحتمل طويل الأجل للأسعار نحو أسعار «توازن» (equilibrium prices) منخفضة، يرخّ أن تهدّد استدامة الأنظمة الاستبدادية. حتى في مجتمعات الخليج العربي الثرية. وكما وثّق بعض الكتاب، فكّما نجح عد أكبر من البلدان في التحرك نحو ديمقراطية موحّدة، قلّ التهديد المحتمل لعكس هذا الاتجاه.

لو كانت عملية التحول نحو الديمقراطية تثت على أسس ممتينة في البلدان التي شهدت ثورات (في 2011 وكذلك أخيراً)، مالت إلى اكتساب زخم إضافي من شأنه أن يؤثر إيجابياً على البلدان الأخرى في المنطقة التي لم تتحول بعد إلى الديمقراطية. والسبب هو أن المجتمعات الواعية في مناطق ديمقراطية تصبح أكثر عرضة للتحولات نحو الديمقراطية. وفي حالة المنطقة العربية، لن تنتسّر العوامل المؤدية إلى الصراع فحسب، بل ستتضام أهمية ريع الموارد كعائق أمام التحول الديمقراطي، حتى بالنسبة إلى المجتمعات التي تتمتع بموارد عالية.

في الختام، إن نتيجة أيّ تسوية للصراعات المحتدمة لا تزال غير مؤكّدة. وإذا أدى ذلك إلى عقد اجتماعي جديد يحتفظ بأساسيات الحكم الاستبدادي القديم، فإنّ هذا من شأنه أن يشير إلى العودة إلى فترة من النضال المتجدّد من أجل التغيير السياسي والاقتصادي. من ناحية أخرى، إذا كانت النتيجة هي الوصول الي عقد اجتماعي جديد ينتج مؤسّسات سياسيّة ديمقراطية خاصّة للمسألة مع الضرورة الشديدة لتنفيذ السياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تعزّز التنمية العادلة ونات القاعدة الواسعة وتحافظ عليها، عندها تكون شروط قيام ديمقراطية تعمل جيدا قد تحقّقت. وينبغي التأكيد أنّ الفضل في تنفيذ إصلاحات اقتصادية كبيرة يمكن أن يؤدي إلى تعطيل التغيير السياسي المنشود نحو حكم ديمقراطي حقيقي، وفي أسوأ الأحوال، العودة إلى أشكال مختلفة من الحكم الاستبدادي المنفتح أو المغفّع.

عندما تنتهي الصراعات الأهلية بنوع من الديمقراطية الجزئية، ينتر مستقبل ما بعد الصراع للبلدان المعنية بشكوك حول استقرارها في المستقبل.

وإنّ نتيجة أيّ تسوية للصراعات المحتدمة في المنطقة لا تزال غير مؤكّدة، وإذا أدّى ذلك إلى عقد اجتماعي جديد يحتفظ بأساسيات الحكم الاستبدادي الموجود قبل الصراع - التدخل الحكومي المكثّف والمؤسّسات الضعيفة - فإنّ هذا مؤشّر على عودة النضال المتجدّد من أجل التغيير السياسي والاقتصادي



داربو كاسيبهخوس - المكسبل

***** استاذ جامعي ووزير سابق للاقتصاد